مدى تأثير اعداد الموازنة الحكومية في تحقيق اهداف الجامعات العراقية (دراسة حالة: جامعة الكوفة)

الاستاذ المساعد الدكتور
عقيل حمزة حبيب ألحسناوي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
ليث مالك راضي الخاقاني

مدى تأثير اعداد الموازنة الحكومية في تحقيق اهداف الجامعات العراقية (دراسة حالة: جامعة الكوفة)

The Effects of government budget in achieve objectives of Iraqi universities (Case Study: The University of Kufa)

الاستاذ المساعد الدكتور
عقيل حمزة حبيب ألحسناوي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
ليث مالك راضي الخاقاني

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى ملائمة تخطيط واعداد الموازنات الحكومية وتخصيصاتها مع الاهداف الاساسية للجامعة من خلال معرفة المراحل الاساسية التي تقوم بها جامعة الكوفة لأعداد موازنتها والمصادقة عليها ومرحلة تنفيذها والرقابة عليها . وقد استخدمت هذه الدراسة اسلوب دراسة حالة لجامعة الكوفة لسنة (٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧) لكونها احدى الجامعات العراقية . وقد توصل الباحثان الى ان التخصيصات الموازنة بشكل عام تكون غير منسجمة مع اهداف الجامعة المعلنة ، اذ ان سبب ضعف التمويل من قبل الدولة فان اكثر النفقات تتجه نحو الامور الاكثر الحاحا مثل دفع الرواتب والمخصصات وذلك يكون على حساب الامور العلمية المهمة التي تدعم البحث العلمي والتطور التكنلوجي ، وعدم وجود تنسيق بين الجامعة مع دائرة الموازنة في وزارة المالية. وتوصي هذه الدراسة الى ان يكون هناك تخصيص نسبة من الوازنة للبنود التي تخص البحث العلمي والدراسات العليا والندوات والمؤتمرات بشكل اكبر من التخصيصات الضعيفة الحالية وعدم التركيز على الرواتب والمخصصات فقط لكي تساعد الجامعة للارتقاء الى المستوى المطلوب من اجل تحقيق اهدفها المعلنة ، التنسيق بشكل أكبر بين الجامعات العراقية ودائرة الموازنة في وزارة المالية .

المقدمة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة مالية تحتوي على برامج ومشاريع المنظمة من خلال تقدير مفصل للإيرادات العامة والنفقات العامة عن فترة مالية مستقبلية وغالبا ما تكون الفترة سنة واحدة . فان الموازنة عادةً ما تكون وسيلة

علمية لغرض تحقيق الاستقرار المستقبلي من خلال دراسة الماضي وتقييم الحاضر . ففي الجامعات الحكومية تعتبر الموازنة بمثابة خطة سنوية يتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة وتتضمن مجموعة من البرامج والخدمات والنشاطات والمشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة بالاستناد الى مجموعة من التقديرات المالية لمختلف الإيرادات والنفقات المتعلقة بها ، أي أنها التعبير المالي والكمي التفصيلي عن برامج والمشاريع التي اعتمدتها إدارة الجامعة خلال سنة مالية مقبلة .

فان لأهمية بنود الموازنة في تحقيق اهداف الاساسية التي وضعتها الجامعات العراقية ، فقد جاءت هذه الدراسة لتقييم ذلك من خلال دراسة تطبيقية على جامعة الكوفة كمثال ، من حيث مدى التوافق بين أهداف الجامعة وتخصيصات الموازنة ، ومدى استخدام إدارتها لهذه التخصيصات بشكل الصحيح ، والتعرف على المعوقات التي تحد من تخصيصات هذه البنود بالشكل الملائم .

مبحث الاول : منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

يعاني الاسلوب التقليدي المعتمد في اعداد موازنات الجامعات العراقية من عدة مشاكل في عدم تخصيص الاموال بالشكل الذي يناسبها ومن هذه المشاكل هو عدم اعطاء اهمية للبنود التي تخص البحث العلمي ، اذ ان اغلب الجامعات تفتقر الى المختبرات وعدم مواكبتها الى التطورات التي تحصل في اغلب جامعات العالم . بناء على ما تقدم يمكن بيان مشكلة الدراسة في " عجز اسلوب الموازنة التقليدية المتبع في مؤسسات التعليم العالي في العراق عن مواكبة التطورات الحاصلة في اغلب الجامعات العالمية وعدم قدرتها على تقويم الاداء المالي لها .

ثانيا : اهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال بحثها في بنود الموازنة الجارية لجامعة الكوفة بشكل تفصيلي من حيث طبيعة هذه البنود وملاءمتها ومن حيث القيم المخصصة لكل منها والحد من الانحرافات والتغيرات اللافتة للنظر غير المبررة وعدم إنفاقها في غير أوجهها الصحيحة التي خصصت من أجلها، ودورها في تحقيق أهدافها لكافة أنشطة جامعة كوفة وسبل رفع كفاءتها كمؤسسة تعليمية وخدمية .

ثالثا : اهداف البحث

في ضوء مشكلة المطروقة تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاتي :

١- معرف المراحل الاساسية التي تقوم بها جامعة الكوفة لأعداد موازنتها والمصادقة عليها ومرحلة تنفيذها والرقابة عليها .

٢- تحليل موازنة جامعة الكوفة بشكل تفصيلي لمعرفة مدى الاختلاف بين المبالغ

المخصص في الموازنة وما تم تنفيذه بصورة فعلية من الانفاق الجاري .

٣- معرفة مدى ملائمة هذه تخصيصات الموازنة مع الاهداف الاساسية للجامعة.

رابعا : فرضية البحث

بناء على مشكلة الدراسة ولتحقيق اهدافها فأنها تستند على فرضيه رئيسية مفادها :- " ان التخصيصات الخاصة بموازنة الجامعة سواء التي تم اعدادها او التي تم المصادقة عليها فأنها لا تلائم اهداف الاساسية التي ترغب الجامعة في تحقيقها . وان هناك اختلافات بين الموازنة التي تعدها الجامعة والتخصيصات المعتمدة من قبلها والبيانات الفعلية "

خامسا : حدود الدراسة

١- **الحدود المكانية** : يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بجامعه الكوفة

٢- **الحدود الزمانية** : تتمثل بـ بيانات جامعة الكوفة عينة الدراسة للسنوات (٢٠١٥ ،٢٠١٦ ،٢٠١٧) .

المبحث الثاني

المدخل النظري للموازنة العامة للدولة

نشأة الموازنة العامة للدولة في العراق

فقد يرجع تاريخ اعداد الموازنة العامة للدولة في العراق الى عام ١٩٢١م فقد تم تنظيمها استنادا لأحكام قانون اصول الحسابات العثماني الذي كان صادر في عام ١٩١١م فضلا عن التعليمات التي يصدرها الاحتلال الانكليزي في العراق (خميس،٢٠١٦ :١٣) . وعند صدور نظام السلطة في الأمور المالية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٢٤م أصبحت الأمور المتعلقة بأعداد الموازنة والمراقبة عليها وفقا لذلك النظام الذي يرجع الى قانون اصول الحسابات العثماني وذلك بسبب عدم وجود دستور او برلمان يحدد ذلك (سلوم والمهايني ، ٢٠٠٧: ١٠١) .

في عام ١٩٢٥م تم اصدار الدستور العراقي والذي نص في الباب السادس على الامور التنظيمية لأعداد الموازنة العامة والذي الزم على ان يتم اقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية وكيفية الرقابة عليها ، ، واستمرت الموازنة تخضع لهذه القوانين حتى عام ١٩٤٠م اذ تم اصدر قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ الذي حل محل قانون اصول المحاسبات العثماني(خميس،٢٠١٦ :١٣) . وفي عام ١٩٨٥ تم اصدر قانون الموازنة العامة الموحدة للدولة رقم ١٠٧ وان هذا القانون وضح كيفية اعداد التقديرات ومراحلها وايضا وضع التوقيت المناسب اعداد الموازنة ، وأخذت الموازنة تصدر بموجبه وبصورة تدريجية عام ١٩٨٦م. وفي عام ٢٠٠٤ تم اصدار قانون الادارة المالية والديون العامة وتم تطبيقه على موازنة ٢٠٠٥م والاعوام التالية من خلال استعانة وزارة المالية بالمؤسسات الدولية . وقد حل قانون ٤٨ لعام ١٩٩٠م وقانون ٢٠ لعام ١٩٤٠م حل قانون رقم

١٠٧ لعام ١٩٨٥م بشأن مبادئ المحاسبة العامة .

وبعد عام ٢٠٠٣ وبسبب الظروف التي مر بها البلد ومن دمار نتيجة للحرب فقد تم اصدار قانون الادارة المالية والديون العامة عن طريق الائتلاف المؤقت وقد تم تعريف الموازنة (هي برنامج مالي يقوم على تخمينات لإيرادات ونفقات بشكل سنوي والتحويلات والصفقات العينية للحكومة) وقد استمر العمل على هذا النهج وان الموازنة تم عرضها للمواطنين من خلال نشرها سنويا بالجريدة الرسمية بعد ان كانت تعد بشكل سري في الماضي (الخالدي،٢٠١٧ :٦٥).

مفهوم الموازنة العامة

ان الموازنة العامة هي عملية يقرر الناس من خلالها ما ستفعله الحكومة وما لن تفعله وكيف يتم تخصيص الموارد وحفظها واستخدمها لتحقيق اغراض متفق عليها وبهذا المعنى فهي عملية سياسية وعقلانية تستند الى نظرية العلوم السياسية والاقتصادية ، وكان الغرض الرئيسي من الموازنة هو التأكد من أن النفقات المصرح بها لم تتجاوز الحدود المقررة بها (Wildavsky,1978:502-504). وترتبط عملية الموازنة ارتباطا وثيقا بوضع السياسات وتنفيذ البرامج، وهي تستخدم للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه السياسات وتقدير الموارد المتاحة وإظهار كيف يمكن لالتزام الموارد ان تترجم إلى مستويات الخدمات المقدمة ومراقبة النفقات للحماية من هدر الاموال ، والاحتيال وسوء المعاملة (Miller et al ,2001:4). وان الموازنة تتألف من خطط وضوابط وتعهدات وعوامل تساعد على الائتمان ومقاييس الاداء . اذ تبدا عملية وضع الموازنة من خلال تقدير الإيرادات للسنة السابقة ومن ثم تحديد اولويات الانفاق من خلال دراسة تللك البرامج التي يتم تمولها عن طريق موازنة السنة السابقة فضلا عن الزيادة والنقصان المقترح للعام المقبل وبشكل مختصر انها تعمل على خلق توازن بين النفقات المتوقعة والإيرادات (Willett, 2013:10) .

ولكي تكون الموازنة كنموذج رشيد وعقلاني يجب ان تتضمن ما يلي (Ozigi, 2011:4):

١-الاهداف التي تكون محددة بوضوح .

٢-المدخلات المختارة والمجمعة بطريقة تساعد على تحقيق الاهداف.

٣-تحدد عدد من البدائل ومقارنتاها قبل اتخاذ القرار بتنفيذ اجراء معين .

٤-استخدام نظام المعلومات كأساس لتحسين عملية صنع القرار .

٥-استخدام نموذج عقلاني مع التركيز على التخطيط الى الامد الطويل.

ويرى الباحثان من خلال ما سبق بان الموازنة هي خطة مالية تحتوي على برامج ومشاريع

المنظمة من خلال تقدير مفصل للإيرادات العامة والنفقات العامة عن فترة مالية مستقبلية وغالبا ما تكون الفترة سنة واحدة . فان الموازنة عادتا ما تكون وسيلة علمية لغرض تحقيق الاستقرار المستقبلي من خلال دراسة الماضي وتقييم الحاضر .

خصائص الموازنة العامة :

وتلخيص الخصائص الرئيسية للموازنة العامة للدولة وكما يلي (الحجاوي،٢٠٠٤ :١٦٠):

١- يتم وضع الموازنة من قبل الحكومة اذ انها تعتبر وثيقة رسمية تحدد مستقبل النشاط المالي لتلك الحكومة .

٢- تصدر الموازنة العامة بموجب قانون اذ يتوجب المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية.

٣- تعتبر الموازنة وسيلة قصيرة الاجل تستخدم للتخطيط المالي اذ تشمل الخطة المالية للسنة القادمة.

٤- ان الموازنة العامة للدولة تعكس السياسات المالية للدولة والطموحات والبرامج التي تسعى الدولة الى انجازها في الفترات اللاحقة .

٥- ان الموازنة تعتبر وسيلة رقابية لكونها تقوم بمقارنة الاداء المخطط له مع الاداء الفعلي وتحديد الاختلاف بينهما اسباب تلك الاختلافات وتحديد الاشخاص الذين يرتكبون الاخطاء والانحرافات ومعالجة تلك الاخطاء والاستفادة من ذلك في عملية التخطيط للفترات اللاحقة.

مراحل تطور الموازنة العامة للدولة

ان التغير في اتجاهات اعداد الموازنة العامة للدولة كان بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الصناعية والتكنلوجية وايضا اتساع دور الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن الماضي(محمود ، ٢٠١١: ١١٤) . ان تطور الموازنة العامة للدولة يكون مع تطور الاهداف والمهام للإدارة المالية في الاجهزة الحكومية بحيث تمكن من تنفيذ المهام والواجبات وتحقيق الاهداف المطلوب تحقيقها . ومن هذا يمكن تقسم تطور الموازنة العامة للدولة الى عدة مراحل وكما يلي:

١- الموازنة التقليدية :

تعتبر موازنة البنود هي اقدم و اكثر انواع الموازنات استخداما على نطاق واسع ، وانها تقوم على جعل جميع الزيادات والنقصان في الموازنة بشكل متساوي لجميع الوحدات على اساس النسب المئوية . وبصورة اساسية تعتبر موازنة السنة السابقة كقاعدة او اساس لإعداد موازنة السنة الحلية (Linn,2007:21). ويتصف عمل الموازنة التقليدية على فرض الرقابة الشديدة على اوجه الانفاق وتقييد صلاحيات عمل الموظفين في التصرف في

المال العام وان سبب ذلك يعود الى ان نشأة الموازنة العامة للدولة كان كموازنة رقابية على الاموال العامة واستمرت هذه الصفة الرقابية الى فترة طويلة ، اذ كان الهدف منها هو فر الرقابة على الانفاق العام للدولة (عصفور،٢٠٠٨: ٢٠٨) .

٢- موازنة البرامج والاداء :

ان موازنة البرامج والاداء ظهرت بسبب المشاكل التي تواجهها الموازنة التقليدية . فان هذا الاسلوب يساعد الادارة المالية للحكومة على التأكد من الفاعلية والكفاءة في انجاز الانشطة وتقيم ادائها ويتم ذلك من خلال اعداد الموازنة العامة للدولة على اساس تحليل كفاءة وفعالية برامج الوحدات الحكومية وتبين مدى تأثيرها على المجتمع (الحجاوي،٢٠٠٤ :١٨٢). فتاريخيا كانت موازنة البرامج الاداء تركز على العلاقة الموجودة بين المدخلات والمخرجات لكل وحدة تنظيمية حكومية بدلا من التركيز على برامج الوحدة . اذ كان هناك حماس بشكل كبير من اجل استعمال موازنة البرامج والاداء من قبل الحكومة الاتحادية في امريكا نتيجة للتقرير المقدم من قبل لجنة هوفر للكونغرس الامريكي في عام ١٩٤٩م الذي يضمن ضرورة اعتماد الموازنات في الحكومة الاتحادية ورغبة في استخدام اسلوب موازنة البرامج والاداء الذي يعتمد على ان يكون النظام المحاسبي على اساس الاستحقاق بدلا من الاساس النقدي من اجل التأكيد على تكاليف البرامج والانشطة للوحدات الحكومية (Wilson and other,2010:536).

ووضح William بان عملية اعداد الموازنة العامة على اساس موازنة البرامج والاداء يمكن الادارة من التركيز على الاداء مما يسمح لهم باتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد لكي تضمن لهم الكفاءة والفاعلية في تقديم افضل الخدمات (William,2004,28).

٣- موازنة التخطيط البرمجة:

تم تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة لأول مرة في وزارة الدفاع الامريكية سنة ١٩٦١م لغرض حل المشاكل التي كانت توجهها هذه الوزارة في عملية اعداد الموازنة ، ثم قام الرئيس Johnson بتمديدها الى جميع الادارات الاتحادية الاخرى في عام ١٩٦٥م (cho,2010:49). وقد تم تعريفها على انها اسلوب اداري مصمم لدمج عملية التخطيط مع تخصيص الاموال مما يجعل من المستحيل تخصيص الاموال دون تخطيط (kenworthy,1973:19).ان هذا الاسلوب يعتمد على الربط والدمج بين العوامل الثلاثة الرئيسية وهما :

- التخطيط (ويعني الاهداف المطلوب تحقيقها)
- البرامج والانشطة (ونعني بها وسائل تحقيق تلك الاهداف)

– الموازنة (الاموال الموجودة لغرض تمويل تلك البرامج والانشطة)

فان هذا الاسلوب يعتمد على التكامل الموجود بين هذه العوامل الثلاثة اذ تبدا الدورة بصياغة الاهداف اي التخطيط وبعد ذلك يتم تحديد البرامج والانشطة التي تساعد على تحقيق تلك الاهداف وثم يتم البحث عن مصادر للتمويل من خلال التعرف على الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج والانشطة (المهايني،٢٠٠٩ :٥٠).

٤– الموازنة الصفرية :

ظهرت فكرة الموازنة الصفرية في عام ١٩٥٢م بواسطة Verne Lewis الذي انتقد اسلوب الموازنة التقليدية في كيفية توزيع الاموال وانه اوصى استخدام اسلوب جديد ولكنه لم يطلق تسمية الموازنة الصفرية الى انها تحمل نفس فكرها . وقد يرجع تطبيها الى عام ١٩٦١م في وزارة الزراعة في امريكا ، اذ تم اصدار مذكرة توضح بانه يجب اعداد الموازنة العامة ومراجعة التمويل لكلك برنامج وان يبدا كل برنامج من نقطة الصفر . وقد تم تطبيق الموازنة بشكل ناجح في شركة تكساس للآلات في عام ١٩٦٩ عندما قام السيد Peter Pyhrr بالأشراف على عملها وقام بنشر مقالة بعنوان الموازنة الصفرية (عصفور،٢٠٠٨ : ٢٤٧–٢٤٨).

وفي عام ١٩٧٧م كلف الرئيس Carter باستخدام الموازنة الصفرية لدى حكومة جورجيا . اذ ان الموازنة الصفرية تطلب من الوكالات عدم تمويل البرامج والانشطة القائمة بشكل تلقائي بل يتم تحديد اولويات الانفاق من خلال تطوير مجموعة القرارات التي تمثل مستويات مختلفة من التمويل للبرامج على اساس الصفر بشكل بعيد عن الطابع التقليدي لعمل الموازنة العامة (Rhee,2009:16).

وقد عرفها Burckbuchler على انها عملية يتم فيها اعداد مجموعة من القرارات لوصف تمويل البرامج الجديدة والقائمة على مستويات الخدمة البديلة . سواء كانت هذه المستويات ادنى او اعلى من المستوى الحالي ، وتخصيص الاموال للبرامج على المستويات الخدمية البديلة ، وايضا تخصيص هذه الاموال على البرامج القائمة على تصنيف هذه البدائل (Burckbuchler,2008:65–66).

٥– الموازنة التعاقدية :

تعتبر المرحلة الاخيرة من مراحل تطور اساليب اعداد الموازنة العامة فان اول محاولة لتطبيق هذا الاسلوب كانت من قبل وزارة المالية النيوزلندية في عام ١٩٩٦م اذ ان هذه المحاولة تعمل على اعادة تشكيل الموازنة العامة وقد تم تعريفها بانها نظام لعقد الصفقات بين الحكومة المركزية والجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع ، وبمعنى اخر ان تقوم الحكومة المركزية بعرض برامجها ومشاريعها المستقبلية امام الجميع سواء كان قطاع عام او قطاع خاص لغرض الفوز

بمتعاقدين يقومون بتنفيذ تلك البرامج والمشاريع باقل تكلفة وبالوقت المناسب على شرط ان تكون تلك البرامج والانشطة حققت الاهداف المخطط لها من قبل الحكومة المركزية (عثمان،٢٠١٢ :١١). فان الموازنة التعاقدية تهدف إلى تحويل العلاقة بين الحكومة و جهات المعتمدة على الموازنة من علاقة التمويل إلى علاقة شراء. إن طريقة عملها هي أن يقوم صناع القرار المركزيين (مجلس الوزراء والوزراء، بناء على توصية من وزارة المالية) بتحديد المخرجات التي يرغب الوكالات في إنتاجها، ثم يتم التعاقد مع تلك الوكالات لشراء تلك المخرجات بسعر متفق عليه. فان الموازنة عند عندئذ سوف تقوم بتخصيص المبالغ المستحقة للوكالات وفقا لتلك العقود . وفي هذه السياق ، المخرجات تشير الى البضاعة او الخدمة التي تقدمها الحكومة الى المجتمع المحلي (Robinson,2000 :75).

المبحث الثالث

المدخل العملي

نبذه تعريفية عن جامعة الكوفة

تأسيس جامعة الكوفة :

ان جامعة الكوفة هي صرح فكري وعرفي قادر على صياغة الاطر العلمية المستقبلية بأشكالها ومكوناتها كافة في ضوء حاجات المجتمع ، لاستثمار التراث الاسلامي الكبير الذي تمتاز به مدينة النجف الاشرف، والمعبر عن الامتداد العميق لأرث مدرسة الكوفة واظهارها بمظهر علمي اكاديمي . اذ تعد فكرة تأسيس جامعة الكوفة الى عام ١٩٤٦م حين تصدى نخبة من رجال العلم والثقافة والادب لهذا المشروع العلمي والثقافي ولأسباب سياسية وادارية عديدة لم يرى النور هذا المشروع وبعد ذلك قامت جمعية منتدى النشر في النجف بتبني فكرة تأسيس كلية الفقه عام ١٩٥٨م لتكون النواة الاولى لجامعة الكوفة ، وفي عام ١٩٦٨م اسس مجلس التخطيط العلمي ليتبنى موضوع انشاء جامعة الكوفة وقرر ان تكون نواتها الاولى كلية الزراعة إلا ان هذا المشروع الاخير لم يرى النور ايضا ، وقد شهد عام ١٩٧٧ استحداث لكلية الطب في الكوفة وكان ارتباطها بالجامعة المستنصرية وفي عام ١٩٨٧/١٢/٢٣ تم اصدار قرار بتأسيس جامعة الكوفة مع جامعة تكريت وجامعة القادسية وجامعة الانبار .

اهداف جامعة الكوفة :

١- إعداد كوادر متخصصة قادرة على خدمة المجتمع و تهيئتهم لغرض اعداد تخصصات مستقبلية.

٢- توسيع البحث العلمي وتطويره وتوظيفه في حل مشكلات المجتمع.

٣- تطوير عمليات التعليم وابتكار اساليب تعلم جديدة .

٤- استثمار و إقامة علاقات التعاون المشترك بين جامعة الكوفة والجامعات الأخرى سواء كانت على المستوى الإقليمي او المستوى العالمي.

٥- تقديم الاستشارات التي يحتاج إليها المجتمع ودوائر الدولة لحل المشاكل الفنية والعلمية .

٦- تنمية وتطوير القدرات الإدارية والمهارات في الجامعة من خلال إعداد البرامج وإشراك الموظفين فيها.

٧- إدامة العملية التنموية للقدرات العلمية والبحثية للجامعة.

٨- غرس القيم والفضائل الاجتماعية لتجنب السلوكيات الخاطئة في المجالات العلمية والمعرفية كافة

٩- الزيادة الفاعلة والمنظمة في التطوير المعرفي للمجتمع، وتوظيف البحث العلمي في حل مشكلاته.

١٠- الاهتمام بالبناء الفكري والثقافي وذلك من خلال الانفتاح على تجارب البلدان الأخرى في مختلف المجالات.

١١- اطلالة الجامعة على المجتمع من خلال المؤتمرات والندوات في مختلف مجلات المعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

مراحل اعداد الموازنة في جامعة الكوفة طبقا للموازنة التقليدية

ان الموازنة العامة في الجامعات الحكومية هي خطة سنوية يتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة وتتضمن مجموعة من البرامج والخدمات والنشاطات والمشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة بالاستناد الى مجموعة من التقديرات المالية لمختلف الإيرادات والنفقات المتعلقة بها ، أي أنها التعبير المالي والكمي التفصيلي عن برامج والمشاريع التي اعتمدتها إدارة الجامعة خلال سنة مالية مقبلة. وفي ما يلي مراحل اعاد الموازنة في الجامعة :

اولا : مرحلة التحضير والمصادقة على الموازنة

تعتمد الجامعات الحكومية وبشكل كبير في تمويل نشاطاتها وتنفيذ برامجها على الموازنة العامة السنوية اسوةً بالوحدات الحكومية، اذ إن موازنة الجامعات لا تختلف كثيرا عن بقية الوحدات الأخرى الا من حيث طبيعة التبوبات المالية وتوزيعاتها بحسب النشاطات والبرامج التعلمية والبحثية في الجامعة. وتمر عملية اعداد الموازنة الحكومية في جامعة الكوفة بالخطوات التي يمكن اجمالها بما يلي:-

١- تقوم شعبة التخطيط المالي في رئاسة جامعة الكوفة بتوزيع استمارات تقدير الموازنة المعدة من قبل وزارة المالية مرفقة معها التعليمات الخاصة بوضع التقديرات على قسم الشؤون المالية في رئاسة جامعة الكوفة الى شعبة السجلات (او شعبة الموازنة) .

٢- تأخذ الشعبة على عاتقها اعداد استمارة تقدير الموازنة ويكون بأسلوب تخميني يعتمد على الاسلوب التقليدي اذ يتم اعداد الموازنة

الفعلية للسنة السابقة ولكل فصل ومادة ونوع، وتوضع نسبة زيادة تلافياً للتغيرات التي قد تحصل، وبعد اعداد الاستمارة المذكورة يتم الموافقة عليها من قبل مدير الشعبة والمسؤول الاعلى وترفع الى شعبة التخطيط المالي في رئاسة الجامعة ليتم اتخاذ الاجراء اللازم عليها وفق الخطط الموضوعة اذ ان الموازنة يتم اعدادها على مستوى الجامعة ككل لان الكليات التابعة لها لا توجد فيها وحدات محاسبية مستقلة .

٣- تقوم شعبة التخطيط المالي في مركز الجامعة باستلام تقديرات الموازنة الخاصة ، اذ تقوم هذه الشعبة بتدقيق واحتساب الرواتب والموازنة التشغيلية لهذه الجهات ، وبعدها يتم الموافقة عليها من قبل السيد رئيس الجامعة وترفع الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض لاتخاذ اللازم . وكما موضح في الجدول (٢) الذي يوضح الموازنة التخمينية التي تقوم الجامعة بأعدادها ورسلها الى الوزارة واربع سنوات وهي (٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧).

٤- تقوم اللجنة العليا الخاصة بإعداد تقديرات الموازنة والتي تكون على مستوى الوزارة بمناقشة تقديرات الموازنة الجارية التي تعدها الجامعات والدوائر التابعة للوزارة وفق ضوابط واسس اعداد الموازنة الجارية في العراق، ويتم توحيدها مع الموازنة التقديرية لمركز الوزارة في موازنة تقديرية اجمالية موحدة يتم الموافقة عليها من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي وترفع الى وزارة المالية ليتم توحيدها مع الموازنة التقديرية العامة للدولة لكي ترفع الى السلطة التشريعية (مجلس النواب) لغرض المصادقة عليها .

٥- بعد ان يتم المصادقة على الموازنة التقديرية العامة للدولة واجراء التعديلات عليها واقرارها بقانون ، تقوم وزارة المالية بتوزيع اعتمادات الموازنة على كافة الوزارات والوحدات التبعة لها . وتقوم الوزارة ايضا بتوزيع الاعتمادات على الدوائر التابعة لها ، فتقوم وزارة التعليم العالي بتوزيع الاعتمادات المصدقة على الجامعات والهيئات والوحدات التابعة لها.

٦- تستلم جامعة الكوفة هذه الاعتمادات المخصصة في الموازنة وقد تكون تختلف عن التخصيصات الموازنة التي تم اعدادها من قبلها وكما في الجدول (٣) الذي يوضح مقدار المخصصات المصادق عليها والمعتمدة من قبل الجامعة.

جدول (١) الموازنة التخمينية المعدة من قبل جامعة الكوفة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧

اسم الحساب	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تعويضات موظفين	٨٩,٢٧٩,٢٨٠,٠٠٠	%٦٤.٦١	٩٠,١٠٥,٩٤٠,٠٠٠	%٦٤.٦١	٩٠,٩٣٢,٦٠٠,٠٠٠	%٦٤.٦١
المستلزمات الخدمية	٦,٧٨٢,٦١٦,٠٠٠	%٤.٩١	٦,٨٤٥,٤١٨,٠٠٠	%٤.٩١	٦,٩٠٨,٢٢٠,٠٠٠	%٤.٩١
المستلزمات السلعية	٤,٥٢٢,٧١٦,٠٠٠	%٣.٢٧	٤,٥٦٤,٥٩٣,٠٠٠	%٣.٢٧	٤,٦٠٦,٤٧٠,٠٠٠	%٣.٢٧
الصيانة	٣,٢٦٩,٨٠٨,٠٠٠	%٢.٣٧	٣,٣٠٠,٠٨٤,٠٠٠	%٢.٣٧	٣,٣٣٠,٣٦٠,٠٠٠	%٢.٣٧
النفقات الرأسمالية	٩,٨٨٧,٤٠٠,٠٠٠	%٧.١٦	٩,٩٧٨,٩٥٠,٠٠٠	%٧.١٦	١٠,٠٧٠,٥٠٠,٠٠٠	%٧.١٦
المصروفات الأخرى	٢٤,٤٣١,٧٦٠,٠٠٠	%١٧.٦٨	٢٤,٦٥٧,٩٨٠,٠٠٠	%١٧.٦٨	٢٤,٨٨٤,٢٠٠,٠٠٠	%١٧.٦٨
النفقات الجاري الاجمالي	١٣٨,١٧٣,٥٨٠,٠٠٠	%١٠٠	١٣٩,٤٥٢,٩٦٥,٠٠٠	%١٠٠	١٤٠,٧٣٢,٣٥٠,٠٠٠	%١٠٠

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البينات المالية لجامعة الكوفة

يتضح لنا جدول (١) بان اغلب التخصيصات التي تضعها الجامعة تكون مخصص لتعويضات الموظفين وبنسبة (٦٤.٦١%) من اجمالي التخصيصات خلال السنة . وتوزع باقي النسب على البنود الاخرى . ويتضح لنا ايضا بان النسب تكون متساوية لجميع السنوات ، وهذا يدل على ان الموازنة من قبل الجامعة ويتم اعدادها وفق امور روتينية ويتم الاعتماد على اجمالي الانفاق الذي يكون متزايد من سنة الى اخرى ويتم توزيعه على نفس النسب السابقة.

جدول (٢) التخصيصات المعتمدة من قبل الجامعة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧

اسم الحساب	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تعويضات الموظفين	٨٩,٦٧٧,٩٥٩,١٤٨	%٨٤.٥٠	٩٠,٧٥٢,٠٧٨,٨٦١	%٨٦.٥١	٩١,٧١٧,٦٨٨,١٢٩	%٨٨.٨٧
المستلزمات الخدمية	٣,٩١٢,٢٦٨,٥١٠	%٣.٦٩	٤,١٧٩,٥٤٨,٠٩٧	%٣.٩٨	٤,٣٣٩,٤٧٠,٣٩٨	%٤.٢٠
المستلزمات السلعية	١,٦١١,٧٣٥,٤٧٧	%١.٥٢	٨٢٤,١٠١,١٢٤	%٠.٧٩	٤٣١,٧٦١,٨٣١	%٠.٤٢
صيانــة الموجودات	١,٦٠٢,١٣٦,٦٨٣	%١.٥١	١,١٩٨,٧٥٢,٢٨٧	%١.١٤	٤٠٥,٤٣٧,٢٩٤	%٠.٣٩
النفقات الرأسمالية	١,٤٨٣,٥٢٠,٠٠٠	%١.٤٠	٢٩١,٠٠٠,٠٠٢	%٠.٢٨	١٤٥,٥٠٠,٠٠٠	%٠.١٤
المصروفات الأخرى	٧,٨٤٠,٥٠٠,٠٠٠	%٧.٣٩	٧,٦٦١,٠٤٧,٢٠٠	%٧.٣٠	٦,١٦٤,٢٩٥,٢٠٠	%٥.٩٧
النفقات الجاري الاجمالي	١٠٦,١٢٨,١١٩,٨١٨	%١٠٠	١٠٤,٩٠٦,٥٢٧,٥٧١	%١٠٠	١٠٣,٢٠٤,١٥٢,٨٥٢	%١٠٠

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لجامعة الكوفة

يتضح لنا من الجدول (٢) بان اغلب التخصيصات المعتمدة تكون مختلفة عن الموازنة المعدة بفارق كبير يعود ذلك الى عدم وجود انسجام بين الجامعة ووزارة المالية التي توضع تكون خاصة بحساب تعويضات الموظفين وتكون بنسبة عالية تكون بين (من٨٤.٥% الى ٨٧.٩%) من اجمالي التخصيصات ام المتبقي فنها توزع على باقي الحسابات . ان وفيما يخص حسابات المستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية فان نسبتهما تكون ضعيفة مقارنتا بما لهما من اهمية للبحث العلمي والمؤتمرات والدراسات العليا .

وفيما يلي مقارنة الموازنة التخمينية المعدة من قبل الجامعة مع التخصيصات المعتمدة من قبلها ولكل سنة على حدا.

الجدول (٣): الفرق بين التخصيصات المعتمدة والموازنة المعدة من قبل الجامعة لسنة ٢٠١٥

اسم الحساب	المخصص	المعتمد	الفرق
تعويضات موظفين	٨٩,٢٧٩,٢٨٠,٠٠٠	٨٩,٦٧٧,٩٥٩,١٤٨	٣٩٨,٦٧٩,١٤٨
المستلزمات الخدمية	٦,٧٨٢,٦١٦,٠٠٠	٣,٩١٢,٢٦٨,٥١٠	-٢,٨٧٠,٣٤٧,٤٩٠
المستلزمات السلعية	٤,٥٢٢,٧١٦,٠٠٠	١,٦١١,٧٣٥,٤٧٧	-٢,٩١٠,٩٨٠,٥٢٣
الصيانة	٣,٢٦٩,٨٠٨,٠٠٠	١,٦٠٢,١٣٦,٦٨٣	-١,٦٦٧,٦٧١,٣١٧
النفقات الرأسمالية	٩,٨٨٧,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٨٣,٥٢٠,٠٠٠	-٨,٤٠٣,٨٨٠,٠٠٠
المصروفات الأخرى	٢٤,٤٣١,٧٦٠,٠٠٠	٧,٨٤٠,٥٠٠,٠٠٠	-١٦,٥٩١,٢٦٠,٠٠٠
النفقات الجاري الاجمالي	١٣٨,١٧٣,٥٨٠,٠٠٠	١٠٦,١٢٨,١١٩,٨١٨	-٣٢,٠٤٥,٤٦٠,١٨٢

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول (٣) بان التخصيصات المصادق عليها والمعتمدة من قبل الجامعة تكون اكثر من الموازنة المعدة من قبلها لسنة ٢٠١٥ الخاصة بحساب تعويضات الموظفين بمقدار (٣٩٨,٦٧٩,١٤٨ دينار) . فيما يخص حساب المستلزمات الخدمية فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (٢,٨٧٠,٣٤٧,٤٩٠دينار) ، وايضا تكون اقل فيما يخص المستلزمات السلعية بمقدار (٢,٩١٠,٩٨٠,٥٢٣دينار) ، فعلى رغم من ان الجامعة لم تقوم بتخصيص مبالغ كبيرة لحساب المستلزمات الخدمية والسلعية التي تكون مهمة للبحث العلمي فضلا عن ذلك فان دائرة الموازنة في وزارة المالية تقوم بتقليل تلك المبالغ بشكل كبير بمعدل نصفها تقريبا . وان حساب الصيانة وحساب النفقات الرأسمالية وحساب فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (١,٦٦٧,٦٧١,٣١٧دينار ، ١,٦٦٧,٦٧١,٣١٧ دينار) موزعة على التوالي . وفيما يخص حساب المصروفات الأخرى فان التخصيصات المعتمدة تكون اقل بكثير من الموازنة المعدة من قبل الجامعة بمقدار (١٦,٥٩١,٢٦٠,٠٠٠ دينار)مما تؤدي الى ان تكون النفقات الاجمالية تم تقليلها بمقدار (٣٢,٠٤٥,٤٦٠,١٨٢ دينار) عن ما تم التخمين له من قبل الجامعة .

الجدول (٤): الفرق بين التخصيصات المعتمدة والموازنة المعدة من قبل الجامعة لسنة ٢٠١٦

اسم الحساب	المخصص	المعتمد	الفرق
تعويضات موظفين	٩٠,١٠٥,٩٤٠,٠٠٠	٩٠,٧٥٢,٠٧٨,٨٦١	٦٤٦,١٣٨,٨٦١
المستلزمات الخدمية	٦,٨٤٥,٤١٨,٠٠٠	٤,١٧٩,٥٤٨,٠٩٧	٢,٦٦٥,٨٦٩,٩٠٣-
المستلزمات السلعية	٤,٥٦٤,٥٩٣,٠٠٠	٨٢٤,١٠١,١٢٤	٣,٧٤٠,٤٩١,٨٧٦-
الصيانة	٣,٣٠٠,٠٨٤,٠٠٠	١,١٩٨,٧٥٢,٢٨٧	٢,١٠١,٣٣١,٧١٣-
النفقات الرأسمالية	٩,٩٧٨,٩٥٠,٠٠٠	٢٩١,٠٠٠,٠٠٢	٩,٦٨٧,٩٤٩,٩٩٨-
المصروفات الأخرى	٢٤,٦٥٧,٩٨٠,٠٠٠	٧,٦٦١,٠٤٧,٢٠٠	١٦,٩٩٦,٩٣٢,٨٠٠-
النفقات الجاري الاجمالي	١٣٩,٤٥٢,٩٦٥,٠٠٠	١٠٤,٩٠٦,٥٢٧,٥٧١	٣٤,٥٤٦,٤٣٧,٤٢٩-

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول (٤) بان التخصيصات المصادق عليها والمعتمدة من قبل الجامعة تكون اكثر من الموازنة المعدة من قبلها لسنة ٢٠١٥ الخاصة بحساب تعويضات الموظفين بمقدار (٦٤٦,١٣٨,٨٦١دينار) . فيما يخص حساب المستلزمات الخدمية فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (٢,٦٦٥,٨٦٩,٩٠٣دينار) ، وايضا تكون اقل فيما يخص المستلزمات السلعية بمقدار (٣,٧٤٠,٤٩١,٨٧٦دينار) ، برغم من ان الجامعة لم تقوم بتخصيص مبالغ كبيرة لحساب المستلزمات الخدمية والسلعية التي تكون مهمة للبحث العلمي فضلا عن ذلك فان دائرة الموازنة في وزارة المالية تقوم بتقليل تلك المبالغ بشكل كبير بمعدل نصفها تقريبا . وان حساب الصيانة وحساب النفقات الرأسمالية وحساب فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (٢,١٠١,٣٣١,٧١٣دينار) . وفيما يخص حساب النفقات الرأسمالية وحساب مصروفات أخرى فان التخصيصات المعتمدة تكون اقل بكثير من الموازنة المعدة من قبل الجامعة بمقدار (٩,٦٨٧,٩٤٩,٩٩٨دينار ، ١٦,٩٩٦,٩٣٢,٨٠٠ دينار) مما يؤدي الى ان تكون النفقات الاجمالية تم تقليلها بمقدار (٣٢,٠٤٥,٤٦٠,١٨٢ دينار) عن ما تم التخمين له من قبل الجامعة .

الجدول (٥): الفرق بين التخصيصات المعتمدة والموازنة المعدة من قبل الجامعة لسنة ٢٠١٧

اسم الحساب	المخصص	المعتمد	الفرق
تعويضات موظفين	٩٠,٩٣٢,٦٠٠,٠٠٠	٩١,٧١٧,٦٨٨,١٢٩	٧٨٥,٠٨٨,١٢٩
المستلزمات الخدمية	٦,٩٠٨,٢٢٠,٠٠٠	٤,٣٣٩,٤٧٠,٣٩٨	٢,٥٦٨,٧٤٩,٦٠٢-
المستلزمات السلعية	٤,٦٠٦,٤٧٠,٠٠٠	٤٣١,٧٦١,٨٣١	٤,١٧٤,٧٠٨,١٦٩-
الصيانة	٣,٣٣٠,٣٦٠,٠٠٠	٤٠٥,٤٣٧,٢٩٤	٢,٩٢٤,٩٢٢,٧٠٦-
النفقات الرأسمالية	١٠,٠٧٠,٥٠٠,٠٠٠	١٤٥,٥٠٠,٠٠٠	٩,٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠-
المصروفات الأخرى	٢٤,٨٨٤,٢٠٠,٠٠٠	٦,١٦٤,٢٩٥,٢٠٠	١٨,٧١٩,٩٠٤,٨٠٠-
النفقات الجاري الاجمالي	١٤٠,٧٣٢,٣٥٠,٠٠٠	١٠٣,٢٠٤,١٥٢,٨٥٢	٣٧,٥٢٨,١٩٧,١٤٨-

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول(٥) بان التخصيصات المصادق عليها والمعتمدة من قبل الجامعة تكون اكثر من الموازنة المعدة من قبلها لسنة ٢٠١٥ الخاصة بحساب تعويضات الموظفين بمقدار (٧٨٥,٠٨٨,١٢٩دينار) . فيما يخص حساب المستلزمات الخدمية فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (٢,٥٦٨,٧٤٩,٦٠٢دينار) ، وايضا تكون اقل فيما يخص المستلزمات السلعية بمقدار (٤,١٧٤,٧٠٨,١٦٩دينار) ، فعلى برغم من ان الجامعة لم تقوم بتخصيص مبالغ كبيرة لحساب المستلزمات الخدمية والسلعية التي تكون مهمة للبحث العلمي فضلا عن ذلك فان دائرة الموازنة في وزارة المالية تقوم بتقليل تلك المبالغ بشكل كبير بمعدل نصفها تقريبا . وان حساب الصيانة وحساب النفقات الرأسمالية وحساب فتكون التخصيصات المعتمدة اقل من الموازنة المعدة بمقدار (٢,٩٢٤,٩٢٢,٧٠٦دينار) . وفيما يخص حساب النفقات الرأسمالية وحساب المصروفات الأخرى فان التخصيصات المعتمدة تكون اقل بكثير من الموازنة المعدة من قبل الجامعة بمقدار (٩,٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠دينار ، ١٨,٧١٩,٩٠٤,٨٠٠ دينار) مما يؤدي الى ان تكون النفقات الاجمالية تم تقليلها بمقدار (٣٧,٥٢٨,١٩٧,١٤٨ دينار) عن ما تم التخمين له من قبل الجامعة .

ويرى الباحثان بان الموازنة التخمينية المعدة من قبل الجامعة لم تأخذ بنضر الاعتبار من

قبل دائرة الموازنة في وزارة المالية اذ ان تخصيصات الموازنة لا تغطي الاحتياجات الفعلية ، اذ يتم اعداد بالاعتماد على نفقات السنة السابقة دون دراسة وهدف للتطوير . ويعود سبب ذلك الى الافتقار الى التنسيق بين قسم الشؤون المالية في الجامعة ودائرة الموازنة في وزارة المالية .

ثانيا : مرحلة تنفيذ الموازنة

بعد استلام جامعة الكوفة هذه الاعتمادات المخصصة في الموازنة التي تم توضيحها في المرحلة الاولى ، فعلى الجامعة ان تقوم بالالتزام بالتعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة المتعلقة بتحصيل الايرادات وانفاق المصروفات مع ضرورة الضغط على الانفاق قدر المستطاع . فيكون الهدف الاساسي هو التدبير وضرورة اتباع الدقة عند التصرف بالاموال العامة وتنفيذ التعليمات الصادرة من دائرة الموازنة في وزارة المالية بخصوص اجراء المناقلات والصلاحيات المالية والتعليمات بخصوص الشراء من القطاع العام والخاص . وفي نهاية السنة المالية تقوم الجامعة بأعداد قوائمها المالية أي اعداد الموازنة الفعلية وتزيدها الى وزارة المالية لغرض التدقيق والرقابة عليها . وان الجدول التالي يوضح البينات الفعلية للجامعة نهاية السنة المالية ونهاية مرحلة التنفيذ :

جدول (٦) المصاريف الفعلية ونسبة الانفاق لجامعة الكوفة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧

اسم الحساب	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تعويضات الموظفين	٨٥,٧٠٩,٦٦٧,٣٥٣	%٨٤.٨٧	٨٦,٢٥٦,٦٥٠,٢٧٨	%٩٤.٧٨	٩٠,١٩٧,٥٨٩,٤٣٨	%٩٦.٠٦
المستلزمات الخدمية	٣,٦٦٩,٩٩٥,٣٩٨	%٣.٦٣	٣,٣٢٧,٦٩٨,١٣٠	%٣.٦٦	٢,٨٠١,٩٠٦,٤٦٨	%٢.٩٨
المستلزمات السلعية	١,٤٥٤,٠٣٠,٧٥٧	%١.٤٤	٣٣٩,١٠٥,٣٤٦	%٠.٣٧	١٦٤,٤٥٧,٢١٤	%٠.١٨
صيانة الموجودات	١,٤٣٧,٨٣٦,٣٦٠	%١.٤٢	١٤٨,١٥٣,٢٥٠	%٠.١٦	٢٩٥,٠٧٤,٨٠٠	%٠.٣١
النفقات الرأسمالية	١,٠٥٢,٢١٢,٠٠٠	%١.٠٤	١٠١,٦٩٢,٠٠٠	%٠.١١	١١١,٨٦٣,٧٥٠	%٠.١٢
المصروفات الأخرى	٧,٦٦٩,٢٦٦,٥٨٢	%٧.٥٩	٨٣٠,٣٣٧,٠٠٠	%٠.٩١	٣٢٧,٧٧٣,٢٥٠	%٠.٣٥
المبلغ الكلي	١٠٠,٩٩٣,٠٠٨,٤٥٠	%١٠٠	٩١,٠٠٣,٦٣٦,٠٠٤	%١٠٠	٩٣,٨٩٨,٦٦٤,٩٢٠	%١٠٠

المصدر : اعداد الباحث بعد اطلاع على البينات المالية لجامعة الكوفة

يتضح لنا من الجدول (٦) بان اجمالي النفقات الفعلي يتم تقليلها بشكل تنازلي ، وبالمقابل تعويضات الموظفين تكون متزايدة بشكل تصاعدي من سنة ٢٠١٥ الى سنة ٢٠١٧ ، وان هذا يسبب ضعف في المصروفات البقية التي تكون مهمة الى الجامعة لكي تساعدها على تحقيق اهدافها ومواكبتها للتطورات التكنلوجية .

وفيما يلي سيتم مقارنة البيانات الفعلية للجامعة مع التخصيصات المعتمدة من قبلها ولكل سنة على حدا.

الجدول (٧): تقرير مطابقة البيانات الفعلية مع قانون الموازنة المالية لسنة ٢٠١٥

اسم الحساب	المقدر	الفعلي	الفرق	نسبة الانجاز	الملاحظات
تعويضات موظفين	٨٩,٦٧٧,٩٥٩,١٤٨	٨٥,٧٠٩,٦٦٧,٣٥٣	٣,٩٦٨,٢٩١,٧٩٥	%٩٦	ضمن حدود الموازنة
المستلزمات الخدمية	٣,٩١٢,٢٦٨,٥١٠	٣,٦٦٩,٩٩٥,٣٩٨	٢٤٢,٢٧٣,١١٢	%٩٤	ضمن حدود الموازنة
المستلزمات السلعية	١,٦١١,٧٣٥,٤٧٧	١,٤٥٤,٠٣٠,٧٥٧	١٥٧,٧٠٤,٧٢٠	%٩٠	ضمن حدود الموازنة
الصيانة	١,٦٠٢,١٣٦,٦٨٣	١,٤٣٧,٨٣٦,٣٦٠	١٦٤,٣٠٠,٣٢٣	%٩٠	ضمن حدود الموازنة
النفقات الرأسمالية	١,٤٨٣,٥٢٠,٠٠٠	١,٠٥٢,٢١٢,٠٠٠	٤٣١,٣٠٨,٠٠٠	%٧١	ضمن حدود الموازنة
المصروفات الأخرى	٧,٨٤٠,٥٠٠,٠٠٠	٧,٦٦٩,٢٦٦,٥٨٢	١٧١,٢٣٣,٤١٨	%٩٨	ضمن حدود الموازنة
النفقات الجاري الاجمالي	١٠٦,١٢٨,١١٩,٨١٨	١٠٠,٩٩٣,٠٠٨,٤٥٠	٥,١٣٥,١١١,٣٦٨	%٩٥	ضمن حدود الموازنة

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول(٧) وان نسبة الانجاز الفعلي لحساب تعويضات الموظفين والمستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية والصيانة المصروفات الأخرى تكون ضمن حدود الموازنة والتي تكون تتراوح بين (من ٩٠% الى ٩٨%) ..وفيما يخص النفقات الرأسمالية فهي ايضا تكون ضمن حدود الموازنة وان نسبة انجازها الفعلي تبلغ (٧١%) وان هذه النسب تكون وفق تعليمات الموازنة . ولهذا فان الجامعة لم تستغل هذه التخصيصات بالكامل ، أي ان نسبة

الانجاز الفعلي للنفقات التشغيلية تكون (٩٥%) ويكون هناك مبلغ لم يستغل مقداره (٥,١٣٥,١١١,٣٦٨ دينار) ، ووفقا لأسلوب الموازنة التقليدية فان هذا الفرق لا يمكن تدويره الى السنة اللاحقة .

الجدول (٨): تقرير المطابقة البيانات الفعلية مع قانون الموازنة المالية لسنة ٢٠١٦

اسم الحساب	المقدر	الفعلي	الفرق	نسبة الانجاز	الملاحظات
تعويضات موظفين	٩٠,٧٥٢,٠٧٨,٨٦١	٨٦,٢٥٦,٦٥٠,٢٧٨	٤,٤٩٥,٤٢٨,٥٨٣	%٩٥	ضمن حدود الموازنة
المستلزمات الخدمية	٤,١٧٩,٥٤٨,٠٩٧	٣,٣٢٧,٦٩٨,١٣٠	٨٥١,٨٤٩,٩٦٧	%٨٠	ضمن حدود الموازنة
المستلزمات السلعية	٨٢٤,١٠١,١٢٤	٣٣٩,١٠٥,٣٤٦	٤٨٤,٩٩٥,٧٧٨	%٤١	ضمن حدود الموازنة
الصيانة	١,١٩٨,٧٥٢,٢٨٧	١٤٨,١٥٣,٢٥٠	١,٠٥٠,٥٩٩,٠٣٧	%١٢	ضمن حدود الموازنة
النفقات الرأسمالية	٢٩١,٠٠٠,٠٠٢	١٠١,٦٩٢,٠٠٠	١٨٩,٣٠٨,٠٠٢	%٣٥	ضمن حدود الموازنة
مصروفات أخرى	٧,٦٦١,٠٤٧,٢٠٠	٨٣٠,٣٣٧,٠٠٠	٦,٨٣٠,٧١٠,٢٠٠	%١١	ضمن حدود الموازنة
النفقات الجاري الاجمالي	١٠٤,٩٠٦,٥٢٧,٥٧١	٩١,٠٠٣,٦٣٦,٠٠٤	١٣,٩٠٢,٨٩١,٥٦٧	%٨٧	ضمن حدود الموازنة

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول (٨) وان نسبة الانجاز الفعلي لحساب تعويضات الموظفين تكون ضمن حدود الموازنة والتي تكون بمقدار (٩٠%) ويعود سبب ذلك الانحراف إلى التغيرات المستمرة في القوانين والتعليمات التي تخص الرواتب والمخصصات وحركة التعينات والنقل بين الاماكن . وايضا المستلزمات الخدمية تكون نسبة الانجاز الفعلي ضمن حدود الموازنة بمقدار (٨٠ %) . وفيما يخص المستلزمات السلعية والنفقات الرأسمالية فهي ايضا تكون ضمن حدود الموازنة وان نسبة الانجاز الفعلي لهما تكون قليلة وبمقدار (٤١% ، ٣٥%) على التوالي . بينما حساب الصيانة وحساب المصروفات الاخرى فان نسبة انجازهما تكون ضئيلة جدا وتبلغ (١٢% ، ١١%) على التوالي وان هذه النسب الضعيفة تكون مخالفة للتعليمات

الحسابية وتحاسب عليها من قبل الجهات الرقابية . فان الجامعة الكوفة لم تستغل الاعتمادات المخصصة من قبل وزارة المالية ، وان نسبة الانجاز الفعلي للنفقات التشغيلية تكون (٨٧%) ويكون هناك مبلغ لم يستغل مقداره (١٣,٩٠٢,٨٩١,٥٦٧دينار) ، ووفقا لأسلوب الموازنة التقليدية فان هذا الفرق لا يمكن تدويره الى السنة اللاحقة . وانما يتم اهماله ، وفي السنة اللاحقة يتم عمل موازنة من جديد بالاعتماد على موازنة السنة السابقة.

الجدول (٩): تقرير المطابقة البيانات الفعلية مع قانون الموازنة المالية لسنة ٢٠١٧

اسم الحساب	المقدر	الفعلي	الفرق	نسبة الانجاز	الملاحظات
تعويضات موظفين	٩١,٧١٧,٦٨٨,١٢٩	٩٠,١٩٧,٥٨٩,٤٣٨	١,٥٢٠,٠٩٨,٦٩١	%٩٨	خارج حدود الموازنة
المستلزمات الخدمية	٤,٣٣٩,٤٧٠,٣٩٨	٢,٨٠١,٩٠٦,٤٦٨	١,٥٣٧,٥٦٣,٩٣٠	%٦٥	ضمن حدود الموازنة
المستلزمات السلعية	٤٣١,٧٦١,٨٣١	١٦٤,٤٥٧,٢١٤	٢٦٧,٣٠٤,٦١٧	%٣٨	ضمن حدود الموازنة
الصيانة	٤٠٥,٤٣٧,٢٩٤	٢٩٥,٠٧٤,٨٠٠	١١٠,٣٦٢,٤٩٤	%٧٣	ضمن حدود الموازنة
النفقات الرأسمالية	١٤٥,٥٠٠,٠٠٠	١١١,٨٦٣,٧٥٠	٣٣,٦٣٦,٢٥٠	%٧٧	ضمن حدود الموازنة
المصروفات الأخرى	٦,١٦٤,٢٩٥,٢٠٠	٣٢٧,٧٧٣,٢٥٠	٥,٨٣٦,٥٢١,٩٥٠	%٥	خارج حدود الموازنة
النفقات الجاري الاجمالي	١٠٣,٢٠٤,١٥٢,٨٥٢	٩٣,٨٩٨,٦٦٤,٩٢٠	٩,٣٠٥,٤٨٧,٩٣٢	%٩١	خارج حدود الموازنة

المصدر : اعداد الباحث

يتضح لنا من الجدول(٩) بان نسبة الانجاز الفعلي لحساب تعويضات الموظفين تكون ضمن حدود الموازنة والتي تبلغ (٩٨%) . وان نسبة الانجاز الفعلي لحساب المستلزمات الخدمية وحساب الصيانة وحساب النفقات الرأسمالية تكون ضمن حدود الموازنة والتي تتراوح بين (من ٦٥% الى ٧٧%) . بينما النسبة الفعلي لحساب المستلزمات السلعية وحساب المصروفات الاخرى تكون ضعيفة جدا بمقدار (١٨% ، ٣٨%) على التوالي ، وان هذه تعتبر مخالفة تحاسب عليها الجامعة من قبل الجهات الرقابة . نسبة الانجاز الخاص

بالمستلزمات الخدمية والسلعية تكون ضعيفة مقارنة بأهميتها لأمور للبحث العلمي والدراسات والبعثات . فان الجامعة الكوفة لم تستغل الاعتمادات المخصصة من قبل وزارة المالية ، وان نسبة الانجاز الفعلي للنفقات التشغيلية تكون (٩١%) ويكون هناك مبلغ لم يستغل مقداره (٩,٣٠٥,٤٨٧,٩٣٢ دينار) ، ووفقا لأسلوب الموازنة التقليدية فان هذا الفرق لا يمكن تدويره الى السنة اللاحقة . وانما يتم اهماله ، وفي السنة اللاحقة يتم عمل موازنة من جديد بالاعتماد على موازنة السنة السابقة .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- ان الجامعة لا تقوم بأعداد موازنتها بشكل الصحيح بل تعدها بشكل روتيني من خلال زيادة مبلغ الانفاق الكالي وتوزيعها بنسب ثابتة من سنة الى اخرى وليس على اساس الاحتياجات الصحيحة .وضعف التخطيط والتقدير السنوي من قبل الجامعة الذي يكون منسجما مع متطلباتها (الخاصة بجوانب البحث العلمي) ، وعدم اعداد موازنة تكون ضمن خطة مدروسة ومخطط لها مسبقا والتنسيق مع جميع الكليات والاقسام .

٢- ان اغلب التخصيصات يتم منحها الى تعويضات الموظفين وبنسب عالية وتقليل مقدار تخصيص النفقات المهمة الى البحث العلمي والدارسات العليا والمؤتمرات والندوات لكي يتم تحقيق اهداف الجامعة ، وهذا يعني بعدم تحقيق اهداف الجامعة المعلنة من قبلها فيما يخص البحث العلمي وعمل المؤتمرات التي تنفيذ المجتمع وغيرها لكون هذا الاهداف تكون من ضمن التخصيصات الضعيفة التي كانت مخصصة لها .

٣- ان التفاوت الكبير الموجود بين الموازنة التخمينية التي تعدها الجامعة والتخصيصات المعتمدة يعود الى عدم وجود تنسيق بين الجامعة مع دائرة الموازنة في وزارة المالية ، أي عدم وجود خطة مسبقة تحدد احتياجات الجامعة لذلك العام ، مما يؤدي الى تخفيض الكثير من البنود .

٤- ان الاختلاف بين التخصيصات المعتمدة والنفقات الفعلية يعود الى عدم استغلال جميع المصاريف بشكل الصحيح . وان الرصيد المتبقي يتم اهماله وعدم تدويره للسنة الاخرى وهذا يعتبر من المؤشرات السلبية على تطبيق الموازنة التقليدية .

٥- ان التخصيصات الموازنة بشكل عام تكون غير منسجمة مع اهداف الجامعة المعلنة ، اذ ان سبب ضعف التمويل من قبل الدولة فان اكثر النفقات تتجه نحو الامور الاكثر الحاحا مثل دفع الرواتب والمخصصات وذلك يكون على حساب الامور العلمية المهمة التي تدعم البحث العلمي والتطور التكنلوجي .

التوصيات

١- ضرورة اعداد موازنة الجامعة وفق خطط مدروسة ومخطط لها مسبقا ، وان يكون هناك تنسيق بين الجامعة مع بقية الكليات والاقسام التابعة لها عند اعداد الموازنة .

٢- تخصيص نسبة من الوازنة للبنود التي تخص البحث العلمي والدراسات العليا والندوات والمؤتمرات بشكل اكبر من التخصيصات الضعيفة الحالية وعدم التركيز على الرواتب والمخصصات فقط لكي تساعد الجامعة للارتقاء الى المستوى المطلوب من اجل تحقيق اهدفها المعلنة .

٣- التنسيق بشكل أكبر بين الجامعات العراقية ودائرة الموازنة في وزارة المالية و والأخذ بعين الاعتبار الموازنات التخمينية التي تقدمها هذه الجامعات وإمكانية تحقيقها لأنها تحتوي بشكل أكبر على حاجتها الفعلية، وعدم فرض التخصيصات على الجامعات حسب ما تراه وزارة المالية أو بالاعتماد على موازنة السنة السابقة.

٤- الحاجة الى تطبيق اسلوب اخر غي الاسلوب التقليدي المتبع وضرورة التحول من الاساس النقدي الى الاساس الاستحقاق للقياس المحاسبي لغرض الاستفادة من الرصيد المتبقي الناتج من مقابلة التخصيصات المعتمدة والنفقات الفعلية وتدويره الى السنة التالية.

٥- يجب ان تكون هناك مشاركة حقيقية بين الكليات والاقسام الخرى التابعة لها في اعداد الموازنة التخمينية للجامعة ، وان تجاهل هذه الكليات والاقسام في اعداد موازنتها سوف يسبب مشاكل في تنفيذ الموازنة لان اغلب هذه التخصيصات تكون ممنوحة لتلك الكليات وان عدم مشاركتها سوف يؤدي الى عدم انسجام تخصيصات الموازنة مع الاحتياجات الفعلية لتلك الكليات والاقسام .

المصادر :

اولا : المصادر العربية

١- الحجاوي ، حسام ابو علي ، الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الثانية ، لسنة ٢٠٠٤.

٢- الخالدي ، غدير جواد كاظم ، تحليل النفقات الاجتماعية في اطار الموازنة العامة العراقية وبيان تأثيرها في النمو الاقتصادي للمدة (2001– 2014) ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، لسنة ٢٠١٧ .

٣- خميس ، أندلس حسن ، تراكم السلف الموقوفة واثرها في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة الاتحادية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعه المستنصرية ، لسنة ٢٠١٦.

٤- السعدي ، عبد الكريم فارس عبد الامير ، تطور اعداد الموازنات الحكومية باستعمال الموازنة الصفرية ، محاسبة قانونية ، المعهد العربي ،، جامعة بغداد ، لسنة ٢٠١٥ .

٥- سلوم ، حسن عبد الكريم ، المهايني ،محمد خالد ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد ٦٤ لسنة ٢٠٠٧.

٦- عصفور ، محمد شاكر ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، لسنة ٢٠٠٨.

٧- محمود ، رافت سلامه ، المحاسبة الحكومية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، لسنة ٢٠١١.

٨- المهايني ، محمد خالد ، المحاسبة الحكومية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة – مصر ، لسنة ٢٠٠٩.

ثانيا : المصادر الاجنبية

1- Burckbuchler, Scott Alan, (2008). “School district budgeting in the era of increased accountability and No Child Left Behind : A mixed methods case study of school district budgeting processes and the correlation to student achievement”, Old Dominion University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , Educational Leadership.

2- Cho , Incheul , (2010). “The Impact of Korean Performance Budgeting on Budgetary Programmes”, Institute of Local Government Studies , The University of Birmingham .

3- Kenworthy, Walter, (1973). “A program budgeting strategy for a small college”, New Directions for Higher Education, No. 2, pp. 19-39.

4- Linn, M. ,(2007). "Budget systems used in allocating resources to libraries" , Bottom Line: Managing Library Finances .

5- Miller, Gerald J., Bartley W. Hildreth, and Jack Rabin, (2001). "Performance-Based Budgeting" Boulder, CO: Westview Press.

6- Ozigi, A. O. ,(2011) , "Budget for Knowledge Management in Organizations " , International Electronic Journal 32.

7- Rhee,Dong-Young, (2009). "Performance-based budgeting: reality or rhetoric?", Doctor of Philosophy, School of Public Affairs and Administration Written.

8- Robinson, Marc, (2000). "Contract Budgeting", Public Administration Vol. 78, No. 1, (75–90).

9- Wildavsky, Aaron., (1978). "A budget for all seasons? Why the traditional budget lasts" , Public Administration .

10- Willett , Michael S. , (2013). "effects of an incentive based budgeting system on institutional performance indicators: An exploratory longitudinal case study of a public university" , Department of Higher Education and Student Affairs, Indiana University.

11- William c. Rivenbark , (2004). "Defining Performance Budgeting for Local Government", POPULAR GOVERNMENT.

12- Wilson, Earl, R. & , Kattelus. Susan C , (2010). "Accounting for Governmental as Nonprofit entities", 15th.ed. , the Mc Graw- Hill, co, U.S.A.

Abstract

The purpose of this study is to know the appropriateness of the planning and preparation of government budgets and their allocations with the basic objectives of the University through knowledge of the basic stages of the University of Kufa to prepare its budget and approval and the stage of implementation and control. This study used the method of case study for the University of Kufa (2015, 2016, 2017) being one of the Iraqi universities. The researchers concluded that budget allocations in general are not consistent with the declared Objectives of the university, as the reason for the weak funding by the state, the most expenditures are directed towards the most pressing things such as the payment of salaries and allowances and that is at the expense of important scientific matters that support scientific research and technological development , And the lack of coordination between the university with the Budget Department of the Ministry of Finance. This study recommends that there be allocated a percentage of the budget for the items related to scientific research, higher studies, seminars and conferences more than the current weak allocations and not focus on salaries and allocations only to help the university to upgrade to the level required to achieve its stated Objectives , Iraq and the Budget Department of the Ministry of Finance.